انباء عن وساطة اندونيسية لرأب الصدع بين الفلسطينيين

عباس يعتزم توجيه خطاب للفلسطينيين يوضح فيه الأزمة التي تعصف بالسلطة وسبل الخروج منها

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

يعتزم الرئيس الفلسطيني محمود عباس توجيه خطاب للشعب الفلسطيني في الايام القادمة يشرح فيه الوضع الفلسطيني في ظل فشل المشاورات بين الرئاسة الفلسطينية المنتمية لحركة فتح وبين الحكومة المشكلة من قبل حركة حماس لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

واكد الناطق الرسمي باسم حركة فتح احمد عبد الرحمن امس ان عباس سيلقي خطابا بعد عيد الفطر يوضح فيه لابناء الشعب الفلسطينين كافة قضايا الوضع الفلسطيني الراهن.

وقال عبد الرحمن ان الهدف من خطاب عباس هو ان يوضح «للشعب الفلسطيني كل ما تم التوصل إليه من تفاهمات واتفاقات ويضعه في صورة الوضع الراهن»، ومضيفا ان «الرئيس عباس سيطلع الشعب الفلسطيني على كل الاتصالات الدولية وما تم التوصل إليه من اتفاقيات ومبادرات وما يتعلق بالجندي الاسرائيلي» المحتجز لدى فصائل المقاومة الفلسطينية بقطاع غزة.

واوضح عبد الرحمن ان الخطاب سيتناول كافة القضايا الوطنية والوضع الداخلي وسبل الخروج من الازمة الحالية التي تعصف بالسلطة في ظل الحصار المفروض على الحكومة الحالية التي ترفض الشروط الدولية للتعامل معها والمتمثلة بنبذ العنف والاعتراف بالاتفاقات السابقة والاعتراف باسرائيل.

وقالت مصادر فلسطينية اخرى ان عباس سيعلن في خطابه عن خطوات عملية لحل الأزمة السياسية في الاراضي الفلسطينية بين الحكومة والرئاسة وامكانية تشكيل حكومة تستجيب لشروط المجتمع الدولي للتعامل معها.

وحسب ذات المصادر فان عباس سيتخذ عدة خطوات على الصعيد الداخلي ولا سيما حل الحكومة الحالية وتشكيل حكومة جديدة بالاتفاق مع حركة حماس تتولى الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية حتى منتصف العام القادم.

وفي ذات السياق أعلن نبيل عمرو مستشار الرئيس عباس أن الاخير سيتخذ قراراً حاسماً خلال الايام القليلة القادمة لحل الأزمة الراهنة.

وأوضح عمرو خلال ندوة سياسية في مقر مدينة أريحا أن قرار عباس المرتقب سيعتمد على عدة خيارات وهي الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، أو تشكيل حكومة طوارئ، أو تشكيل حكومة تعتمد على الكفاءات المهنية والفنية، وليست لها علاقة بالأمور السياسية.

وأشار عمرو الى ان قرار عباس سيأتي في أعقاب اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح الذي كان سيستمر اليوم بعد ان قطع عباس الاجتماع امس وعاد الى رام الله.

وغادر عباس امس عمان على عجل متوجها إلى رام الله قاطعا مشاركته في اجتماعات اللجنة المركزية التي كانت من المفترض أن تستمر حتى اليوم الثلاثاء.

وذكرت مصادر فلسطينية امس أن عبّاس عاد الى رام الله بسبب خلافات داخل اللجنة المركزية لفتح حيال التعامل مع ملف المفاوضات مع حركة حماس حول تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وتضاربت الانباء عن عقد اجتماع اللجنة المركزية الذي كان مقررا مساء امس على ان يستمر اليوم بعد مقاطعة عباس لذلك الاجتماع والعودة الى رام الله.

وفي ظل عدم الاعلان عن خطاب عباس الذي سيوجه الى الشعب الفلسطيني خلال هذا الاسبوع لوضع الفلسطينيين في صورة التطورات الجارية على الساحة الفلسطينية نقل عن مصدر حكومي فلسطيني مطلع امس ان اندونيسيا بدأت وساطة بين عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية لرأب الصدع الفلسطيني وتجسيد الوحدة الوطنية و الخروج من الأزمة الراهنة.

وقال المصدر ان الرئيس الاندونيسي أرسل مبعوثا خاصا هو وزير الخارجية الاندونيسي السابق علي العطاس للقاء الرئيس محمود عباس في العاصمة الاردنية وسلمه رسالة خاصة، وأضاف ان المسؤول الاندونيسي انتقل الى القاهرة وسلم وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط رسالة من الرئيس الاندونيسي.

وأشار المصدر الى انه كان مقررا قيام المسؤول الاندونيسي بزيارة غزة للاجتماع مع هنية لكن اغلاق معبر رفح الحدودي حال دون ذلك، حيث سيقوم بتسليم مندوب عن الحكومة الفلسطينية في الخارج رسالة الرئيس الاندونيسي.

وجاء الحديث عن وساطة اندونيسية بين الفلسطينيين متزامنا مع تأكيد حركة حماس على لسان اكثر من مسؤول فيها بأن حكومة وحدة وطنية سترى النور بعد عيد الفطر.

وقال الناطق باسم الحكومة الحالية غازي حمد ان حراكا سياسيا كبيرا بين الفصائل الفلسطينية قد يفضي خلال الاسابيع المقبلة الى اتفاق لتشكيل حكومة تتشكّل من ممثلين عن القوى والفصائل ببرنامج يتم الان الاتفاق على نقاط الخلاف فيه، واصفا تلك النقاط بالبسيطة والتي يمكن حلها بسرعة.

ومن جهته اوضح الدكتور احمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء اسماعيل هنية ان جهودا عربية تبذل الان قد تفضي الى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية ولكن في حال لم يتم التوصل لذلك تجري دراسة اقتراحات بتشكيل حكومة تحت اي مسمى سيتم الاتفاق على محدداتها خلال فترة اسبوعين.

وتابع يوسف في تصريحات صحافية امس قائلا هناك جهود عربية تبذل خاصة من الجانب المصري لمحاولة التوصل الى اتفاق سريع وفي وقت قريب.

واضاف حمد في حديث لوكالة انباء محلية «معا» ان هناك حراكا قد يدفع بعد العيد الى اتفاق على شكل الحكومة والبرنامج وحتى الان الخلاف يتركز حول بعض النقاط التي سيتم تذليلها بشكل كبير وقد تشهد الايام المقبلة وخاصة بعد العيد ـ عيد الفطر ـ نهاية لتلك الخلافات ويكون مخرجا لمواجهة اي اجتياح اسرائيلي محتمل لقطاع غزة.

وتأتي تلك التصريحات في وقت يدور فيه الحديث في اوساط حركة فتح حول ضرورة ان يدعو الرئيس الفلسطيني لاجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة للخروج من الازمة الفلسطينية الحالية.

ومن جهته اكد يحيى موسى نائب رئيس كتلة حماس البرلمانية أنه ليس من حق عباس الدعوة الى انتخابات مبكرة.

وأضاف موسى في تصريحات لاذاعة محلية امس أن كل «الوصفات المطروحة على الساحة الفلسطينية هي وصفات غير شرعية من الناحية القانونية وتمثل انقلابا دستوريا على النظام السياسي الفلسطيني باستثناء تشكيل حكومة وحدة تأخذ ثقتها من البرلمان».

وقال موسى إن « المطلوب من الرئيس عباس أن يسير في موضوع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، نحن قريبون جدا فيما يتعلق بالبرامج، والاصل ألا تسوق هذه الامور التي تسير في إطار منهجي لتكميم الساحة الفلسطينية وتوتيرها وصولا إلى إيجاد أمور تستدعي تدخلات أجنبية».

استشهاد ناشط فلسطيني في انفجار داخلي جنوب قطاع غزة

حماس وجناحها العسكري: هدف التهديدات الإسرائيلية من اجتياح قطاع غزة إسقاط الحكومة الفلسطينية

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

أعلنت مصادر أمنية فلسطينية أمس أن ناشطاً فلسطينياً يعمل في سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي قتل وجرح آخر في انفجار عبوة ناسفة داخل منزل جنوب قطاع غزة.

وقالت المصادر ان الشهيد يدعى محمد البريم (20 عاما) قضى في الانفجار الذي وقع في أحد منازل بلدة عيسان شرق خان يونس، مشيرة الى ان الشاب قضى أثناء إعداده لعبوة ناسفة داخل البيت وأنه أحد نشطاء الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي.

الى ذلك فقد أعلنت سرايا القدس مسؤوليتها عن قصف بلدة سديروت بصاروخين محليي الصنع من نوع قدس3.

وأكدت السرايا أن عملية القصف هذه تأتي في إطار الرد الطبيعي والمتواصل على جرائم الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وتأكيداً على استمرارية خيار المقاومة.

كما أعلنت ألوية الناصر صلاح الدين الجناح العسكري للجان المقاومة مسؤوليتها عن تفجير عبوة ناسفة بقوة راجلة إسرائيلية شرق مطار غزة الدولي.

وشددت الألوية على تمسكها بخيار الجهاد والمقاومة كسبيل أمثل لتحرير كامل الأراضي الفلسطينية.

الجدير ذكره أن مجموعة فلسطينية مسلحة في شمال قطاع غزة تتبع سرايا القدس وكتائب الأقصى التابعة لحركة فتح نجت في ساعة متأخرة من ليل الأحد من قصف إسرائيلي بعد أن أطلقت إحدى الطائرات الحربية صاروخ تجاه المجموعة التي كانت تتهيأ لإطلاق صواريخ محلية الصنع تجاه أهداف إسرائيلية.

ومن جهة اخرى أعلنت كل من حركة حماس وجناحها العسكري والحكومة الفلسطينية أن حكومة الاحتلال الإسرائيلية تحاول أن تلفق تهم تهريب سلاح ثقيل إلى قطاع لتبرير عدوان محتمل لها على القطاع يهدف الى إسقاط الحكومة الفلسطينية.

واعتبر يوسف رزقة وزير الإعلام الفلسطيني في تصريحات صحافية أن الأنباء الإسرائيلية التي تتحدث عن استقدام أسلحة الى غزة عارية عن الصحة، واعتبر أنها تهدف لإثارة الارتباك على الساحة الداخلية الفلسطينية.

وأوضح رزقة أنه يصعب إدخال أسلحة عبر الحدود الفاصلة مع مصر، لافتاً إلى أن التصريحات الإسرائيلية خطيرة جداً وتحمل رائحة القتل كونها مقدمة لتصعيد إسرائيلي شامل.

وفي ذات السياق حملت حركة حماس في في بيان لها سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أي عدوان يشنه على القطاع وعن تداعياته وآثاره وردود الأفعال عليه، محذرة إياه من مغبة القيام بمثل هذه الخطوة.

وطالبت حماس الشعب الفلسطيني وجميع قواه المقاومة مواجهة العدوان الإسرائيلي والتوحد والصمود في هذه المواجهة، مناشدا كافة القوى إلى تجاوز الخلافات الداخلية والعودة إلى وثيقة الوفاق الوطني، وإنهاء أجواء التوتير لصالح وحدة المعركة مع العدو، ولمواجهة مخاطر عدوانه المحتملة.

كما دعت الفصائل المسلحة للاستعداد والتنسيق لمواجهة أي عدوان إسرائيلي داعياً المجتمع الدولي لعدم الانخداع بالمبررات الإسرائيلية للعدوان، وعدم التذرع بهذه المبررات للتخلي عن مسؤولياته في منع العدوان وحماية الشعب الفلسطيني.

واعتبرت حماس أن كل الخيارات مفتوحة أمام فصائل المقاومة بكافة أطيافها وفصائلها للدفاع عن الشعب الفلسطيني.

واعتبرت أن هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية التي تنوى قوات الاحتلال تنفيذها في القطاع هدفها هو القضاء على الحكومة الفلسطينية المنتخبة وكل مقومات الصمود الفلسطينية بعد فشل المحاولات الإسرائيلية والأمريكية من تحيق ذالك الهدف.

وبدوره نفى أبو عبيدة الناطق باسم كتائب عز الدين القسام صحة التقارير التي تتحدث عن امتلاك الجناح المسلح لحماس أسلحة وصواريخ ثقيلة روسية الصنع تستخدم كمضادات للدروع.

واعتبر أبو عبيدة في تصريح صحافي أن أحاديث قيادات جيش الاحتلال تمثل حججا واهية من أجل تنفيذ مخطط عسكري واسع على سكان القطاع.

واعتبر أبو عبيده أنه من حق التنظيمات الفلسطينية المسلحة أن تمتلك كافة أنواع الأسلحة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، لافتاً إلى أن كتائب القسام تمتلك السلاح التي تستطيع فيها مواجهة قوات الاحتلال.

وأشار أبو عبيدة إلى أن أي عملية عسكرية للجيش الإسرائيلي لن تكون نزهة للجنود بل أن تلك القوات ستلاقي مقاومة باسلة من قبل الشعب الفلسطيني، مؤكداً على استعداد الكتائب الكامل للمواجهة والمقاومة

واعتبر أبو عبيده انه من حق كتائب القسام ان تمتلك أي نوع من السلاح للدفاع عن الشعب الفلسطيني، مشيراً الى ان قوات الاحتلال لا تتورع للحظة عن استخدام كافة أنواع السلاح المحرم دولياً ضد المدنين الأبرياء .

وكشف أبو عبيدة عن أن فصيله العسكري (كتائب القسام) أنهى التجهيزات والاستعدادات اللازمة لمواجهة العدوان المحتمل.

وكانت تقارير لجيش الاحتلال ذكرت أن الجناح المسلح لحركة حماس أدخل أسلحة مضادة للطائرات وصواريخ مضادة للدروع من صنع روسي مؤخرا إلى قطاع غزة عبر الحدود المصرية.

وبحسب مصادر عسكرية إسرائيلية فإن الخطة التي أعدتها قيادة الأركان في جيش الاحتلال الإسرائيلي تهدف بحسب إدعاءاتهم إلى البحث عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الأسير في قطاع غزة من قبل ثلاث فصائل فلسطينية مسلحة منذ الخامس والعشرين من جزيران (يونيو) الماضي وكذلك للحد من إطلاق الفصائل المسلحة الفلسطينية صواريخ محلية الصنع على أهداف إسرائيلية والتي تزايدت خلال الأيام الماضية وأدت الى وقوع عدة إصابات في الجانب الإسرائيلي، والتي تطلقها الفصائل رداً على الهجمات الإسرائيلية.

وذكرت المصادر أن الهجوم بات وشيكاً على القطاع عقب تلقي قيادات الجيش تعليمات من قبل عمير بيرتس وزير الدفاع تقضي بتوسيع عملياته لمنع الهجمات الصاروخية على البلدات الواقعة الى الشمال من حدود قطاع غزة.

ونقلت الإذاعة العبرية الرسمية في إسرائيل عن بيرتس، قوله ان إسرائيل لن تسمح بأن يصبح قطاع غزة لبنان ثانياً وأنها ستتحرك فورا لمنع المنظمات الإرهابية من ان تتسلح وتعزز مواقعها على حد وصف الإذاعة.

مسؤول في مكتبه يهاجم العرب ولا يستبعد وجود تنسيق عربي لضرب حماس

هنية يدعو الامم المتحدة لتحمل مسؤولياتها امام «العدوان» الاسرائيلي

■ غزة ـ اف ب: دعا رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية امس الاثنين الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي الى تحمل مسؤولياتهم ازاء «العدوان الشامل» على قطاع غزة.

وقال هنية في بداية جلسة مجلس الوزراء الاسبوعية في غزة انه يوجه «نداء الى الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي لتحمل مسؤولياتهم الاخلاقية امام العدوان الاسرائيلي الشامل على قطاع غزة والضفة الغربية ووقف هذا العدوان".

واضاف هنية «نعيش تصعيدا اسرائيليا في اطار خطة مبرمجة في توجيه ضربات متتالية على قطاع غزة على وجه الخصوص دون استثناء.. واضح ان هذا التصعيد العسكري والتهديدات باجتياحات واسعة في قطاع غزة وتنفيذ عمليات وجرائم اغتيال ضد قيادات وكوادر المقاومة الفلسطينية يأتي بعد ان فشلت كل محاولات الضغط والابتزاز السياسي ان تسرق من الحكومة الفلسطينية المواقف والمطالب التي تعني الرضوخ والاملاءات للشروط الظالمة».

وشدد هنية وهو قيادي بارز في حركة حماس على ان حركته متمسكة بالتوصل الى حكومة وحدة وطنية على اساس وثيقة الوفاق الوطني».

ونفى هنية دخول اسلحة متطورة الى قطاع غزة وقال «نؤكد كذب هذه الادعاءات.. ان ذلك ما هو الا مبرر لحملة العدوان الشاملة للشعب الفلسطيني.. وذلك يأتي ليكشف حقيقة المخطط الاسرائيلي المزعوم والعمل على اسقاط هذه الحكومة الفلسطينية».

وفيما يتعلق بموضوع الجندي الاسرائيلي المخطوف في قطاع غزة قال هنية ان «قضية الجندي يمكن ان تجد معالجة موضوعية على قاعدة انسانية وسياسية حال تجاوب الاحتلال مع المطالب الفلسطينية (..) نؤكد على استمرار الوساطة المصرية ونتمنى النجاح لانهاء الملف».

الى ذلك شن رئيس ديوان رئيس الوزراء الفلسطيني امس الاثنين هجوما شديد اللهجة على الانظمة العربية، التي وصفها بأنها «عاجزة عن الدفاع عن قضايا شعوبها»، ومعتبرا انه «من غير المستبعد وجود تنسيق عربي لضرب حركة حماس».

وقال محمد المدهون في مقالة نشرت على الموقع الالكتروني التابع لرئاسة الوزراء ان «العرب سكارى الى حد الثمالة بمشهد الاساطيل الامريكية التي تجوب البحار وعاجزين عن استرداد الوعي ولو للحظات».

وتابع «ليس من المستبعد وجود تنسيق لضرب حماس للتخلص من ظاهرة التمرد التي تمثلها حماس على الدولة العربية العاجزة».

وقال ان «الانظمة العربية عاجزة عن الدفاع عن قضايا شعوبها هذه حقيقة غدت للاسف مزمنة».

وتساءل «كيف يستقيم ان تحمل حماس بندقية المقاومة بيد وصك الاعتراف بالمحتل بالاخرى؟ اذا لماذا يجرؤ البعض العربي والفلسطيني على المطالبة بالمتناقضات ولماذا يصر البعض ان من يدخل بوابة العمل السياسي الفلسطيني عليه اولا ان يكون جزءا من مربع التفريط والتوقيع والاقرار والتسليم».

اسماعيل هنية رئيس الوزراء متوجها لحضور جلسة مجلس الوزراء

قال ان الحوارات حول تشكيل حكومة وحدة تمت على خلفية الاملاءات الدولية

نائب رئيس الوزراء الفلسطيني: التناحر الذي يسود الشارع الفلسطيني هو الذي يقود لتشديد الشروط الدولية علينا

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

قال نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، الدكتور ناصر الدين الشاعر، في حديث لـ«القدس العربي» انه لا مفر امام الفلسطينيين سوى التوافق والتوصل لاتفاق يقضي باقامة حكومة الوحدة. والدكتور الشاعر مستقل ولم ينتخب للمجلس التشريعي، بل حظي بتعيين من قبل حركة حماس في منصب نائب رئيس الوزراء بعد خروجه من المعتقل مباشرة، فهو اكاديمي وله عدد من المؤلفات ويعمل استاذا جامعيا في جامعة النجاح، اختصاصه في الدراسات الاسلامية وهو عميد كلية الشريعة، وحاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاديان من جامعة مانشستر في بريطانيا ومن جامعة نيويورك في امريكا. وفيما يلي نص الحديث:

■ اعلنت انه لا مفر امام الفلسطينيين سوى تشكيل حكومة وحدة وطنية والا سيتم حل الحكومة؟

■ انا قلت انه لا مفر من تشكيل حكومة وحدة وطنية لكنني لم اقل انه سيتم حل الحكومة، اعود واكرر انه ينبغي تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون توافقية، الخيار الاخر هو استمرار الوضع السيئ الذي يمر فيه الشعب الفلسطيني الان، لاننا نقع تحت حصار شديد، وبالتالي هذا الحال لا يليق ان نستمر به ونحن بحاجة الى تشكيل حكومة جديدة تكون متفقا عليها، وتخفف من حدة الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني.

■ لكن كل المحاولات لتشكيل حكومة الوحدة فشلت، حتى الوساطة القطرية لم تتكلل بالنجاح، اذا ما هو السبيل للوصول الى حل؟

■ هذا صحيح لكن يمكن ان ننجح، الحوارات التي تمت حتى الان لم تكن على خلفية الاتفاق الفلسطيني الفلسطيني بل على خلفية الاملاءات والشروط الدولية.

■ اذا كيف يمكن ان تنجحوا في مساعيكم في ظل البقاء على الشروط الدولية التي لم ولن تتغير؟

■ يمكن اذا اتفقنا نحن الفلسطينيين على شيء، هذا الامر سيساعد على تخفيف الشروط الدولية، لكن حالة التناحر هي التي تترك المجال للشروط الدولية لتكون ثقيلة علينا.

■ وزير الخارجية المصري، احمد ابو الغيط قال اذا كان هنية يرفض المبادرة العربية للسلام فليبحث عن حل لنفسه، ماذا نفهم من ذلك؟

■ لا اريد ان ادخل في سجالات، لكن فيما يتعلق بالمبادرة العربية نحن نبحث الان عن موقف وسط معتدل، لاننا لا نريد ان يظن الاخوة العرب وكأننا ضد الموقف العربي ونحن لسنا كذلك، انما فيما يتعلق بالمبادرة يوجد لبعضنا بعض الملاحظات لكن من حيث المبدأ فلا توجد مشكلة في المبادرة العربية الا بعض الملاحظات كما قلت، وبالتالي نحن نبحث عن موقف ربما يكون وسطا.

■ ماذا تفهم من الموقف الوسط؟

■ هناك بعض الملاحظات كما قلت، يمكن الاعلان عن قبول المبادرة العربية مع بعض التحفظات ولكن ليس الرفض المطلق، خاصة واننا نبحث عن موقف يكون صادرا عن الحكومة وليس عن فصائل، وعندما يكون الموقف صادرا عن الحكومة يكون اكثر مرونة، اما موقف الفصائل فيكون محكوما للثوابت الخاصة بكل فصيل.

■ الا تعتقد انه آن الاوان لان نسمي الامور بمسمياتها.. المقصود: الاحتلال هو احتلال والمقاومة هي مقاومة بالاعلان عن حل السلطة الفلسطينية؟

■ انا لا اوافق على هذا الخيار، فهذا الامر يفشل كل المشروع الفلسطيني والذهاب الى حالة من الفوضى الكبيرة في المجتمع الفلسطيني، السلطة خيمة موجودة للشعب الفلسطيني، فلماذا نفكك هذه الخيمة، باعتقادي هناك امكانية لاجراء تصليحات ورفع سقف هذه الخيمة، صدقني في حال حصول توافق فلسطيني ـ فلسطيني فبالامكان تحسين الشروط الدولية.

■ نعود لمسألة حكومة الوحدة، امريكا واسرائيل ترفضان هذا الامر من منطلق عدم الاعتراف بحماس وعدم التعامل معها وعليه نرى ان امكانية تشكيل هذه الحكومة اشبه بالمستحيل؟

■ اريد ان اكون صريحا معك، لا يهم امريكا ولا اسرائيل من يكون بالحكومة بقدر ما يهمها المواقف التي ستتخذها هذه الحكومة، يعني لن يضير لا امريكا ولا اسرائيل حتى لو بقيت حكومة حماس وحدها في الحكم شريطة ان تقبل بالشروط الدولية. وحتى لو ذهبنا الى انتخابات جديدة فهم يعلمون ان الانتخابات الجديدة قد لا تغير من الواقع شيئا.

اسرائيل اعتقلت أكثر من 500 فلسطينية و5 الاف طفل خلال انتفاضة الأقصى الحالية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية امس ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي اعتقلت اكثر من 500 أمرأة فلسطينية اضافة الى 5 الاف طفل منذ اندلاع انتفاضة الاقصى الحالية في ايلول (سبتمبر) عام 2000.

وأعلنت وزارة شؤون الأسرى والمحررين أن تصاعداً ملحوظاً طرأ على سياسة الاعتقال، التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، خلال السنوات الست الماضية، وان قوات الاحتلال اعتقلت خلال انتفاضة الأقصى الحالية أكثر من 500 مواطنة وما يزيد على 5 الاف طفل، إضافةً إلى الآلاف ممن اعتقلوا لأيام محدودة أو احتجزوا لساعات طويلة في الأماكن العامة كالمدارس والجامعات والساحات أو على الحواجز أو داخل المستوطنات أو في مراكز التوقيف.

ولفت تقرير دائرة الإحصاء في الوزارة، إلى أنه منذ احتلال إسرائيل لفلسطين، أخذت سياسة الاعتقال خطاً بيانياً متعرجاً، وأن تلك الاعتقالات لم تقتصر على فئة عمرية معينة أو شريحة محددة، بل طالت الطفل والشيخ والشاب، الفتاة والمرأة والأم، وأحياناً طالت عائلات بأكملها، ومعاقين وجرحى ومرضى.

وبين عبد الناصر فروانة، مدير دائرة الإحصاء أن الاعتقالات طالت كافة شرائح المجتمع، إضافةً إلى اختطاف النواب والوزراء وفي مقدمتهم رئيس المجلس التشريعي ونائب رئيس الوزراء. وأوضح أن قوات الاحتلال لم تكتف بأسلوب أو شكل واحد للاعتقال، بل استخدمت كافة أساليب وأشكال الاعتقال، بما فيها اجتياح المدن والقرى والمخيمات وتفتيش المنازل وإتلاف وتخريب محتوياتها مصحوبة بمداهمات للجيش والدبابات والمصفحات وغطاء جوي من الطائرات، يرافقها إطلاق الرصاص بغزارة وهدم المنازل واقتلاع الأشجار. ونوه بأن قوات الاحتلال استخدمت سياسة اختطاف المواطنين بشكل كبير عن طريق القوات الخاصة المتنكرة بزي عربي والذين يطلق عليهم وحدات المستعربين، كما وتحولت المعابر والحواجز العسكرية المنتشرة على الطرق ومداخل المخيمات والمدن إلى كمائن لاصطياد المواطنين، إضافةً إلى اعتقال البوارج الحربية الإسرائيلية أيضاً المئات من الصيادين الفلسطينيين.

وذكر بأن الأخطر من ذلك أن قوات الاحتلال استخدمت في حالات كثيرة المواطنين الأبرياء العزل، كدروع بشرية أثناء اعتقال مواطنين، وفي كثير من الحالات استخدمت المنازل والمؤسسات العامة وحتى المدارس كأماكن اعتقال واحتجاز للمواطنين.

وبين فروانة أن العام السادس للانتفاضة شهد تصاعدا في حملات الاعتقال وخاصة بعد اسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط، من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية بقطاع غزة، حيث اعتقلت قوات الاحتلال منذ 25 حزيران (يونيو) 2006 وهو تاريخ اسر الجندي وحتى نهاية أيلول (سبتمبر) الماضي أكثر من 1500 مواطن. وفيما يتعلق بشهداء الحركة الأسيرة خلال انتفاضة الأقصى، لفت التقرير الى ان هناك 60 شهيداً قضوا جراء التعذيب والإهمال الطبي والقتل العمد بعد الاعتقال، موضحاً أن الأمر لم يقتصر على مجرد اعتقالات وحسب، بل زُج بهم في سجون ومعتقلات لا تليق بالبشر وتفتقر لأدنى شروط الحياة الإنسانية، وتتعارض بشكل فاضح مع كل المواثيق والأعراف الدولية.

وأشار إلى أن الهجمة الشرسة الإسرائيلية، امتدت لتشمل أوضاعهم وظروف حياة الأسرى، حيث تفاقمت معاناتهم وازدادت معاملتهم سوءاً وقسوة، موضحاً أنه خلال انتفاضة الأقصى التحق بقائمة شهداء الحركة الوطنية الأسيرة 60 معتقلاً بسبب التعذيب القاسي والمميت أو الإهمال الطبي المتعمد، أو نتيجةً للقتل العمد بعد الاعتقال، ليصل عدد إجمالي شهداء الحركة الأسيرة إلى قرابة 183 شهيداً.

محكمة فلسطينية تنظر دعوى لاقالة الحكومة

■ غزة ـ من نضال المغربي: طلب محام فلسطيني امس الاثنين من محكمة في غزة اصدار أمر للرئيس محمود عباس باقالة الحكومة التي تقودها حركة المقاومة الاسلامية (حماس) قائلا ان الحركة تتحمل المسؤولية عن العنف الفلسطيني الداخلي.

وقال فوزي برهوم المتحدث باسم حماس ان الدعوى التي رفعها وسيم أبو راس أحد مؤيدي حركة فتح التي يتزعمها عباس ذات دوافع سياسية.

وقال أبو راس ان المحكمة ستعقد جلسة يوم السبت للاستماع الى طلبه الذي يدعو عباس أيضا الى استخدام سلطاته الدستورية وحل المجلس التشريعي. وقال أبو راس في دعواه ان الحكومة مسؤولة عن غياب الامن في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة مشيرا بصفة خاصة الى مقتل تسعة فلسطينيين في اشتباكات وقعت أوائل الشهر الجاري بين أعضاء من قوة للشرطة تقودها الحكومة وأجهزة أمنية أخرى موالية لعباس.

ويخوض عباس وحماس صراعا على السلطة منذ هزمت الحركة حركة فتح في الانتخابات التشريعية في يناير كانون الثاني.

وتوقفت جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية كما ألمح عباس الى أنه قد يقيل الحكومة اذا لم يحدث تقدم. وتزايدت حدة الفقر في الاراضي الفلسطينية منذ شكلت حماس الحكومة في آذار (مارس) حيث قطعت الدول الغربية المانحة المساعدات عن الفلسطينيين بسبب رفض حماس المطالب الدولية بالتخلي عن السلاح والاعتراف باسرائيل وقبول اتفاقات السلام المؤقتة القائمة.

وتعد دعوى أبو راس القضية الاولى من نوعها التي ترفع أمام محكمة فلسطينية منذ تولت حماس السلطة. وقال أبو راس (47 عاما) ان المجلس التشريعي الذي تهيمن عليه حماس وقف متفرجا وهو يشاهد الوضع يتدهور في قطاع غزة والضفة الغربية. غير أن برهوم قال ان الاتهامات التي وجهها المحامي الفلسطيني لم تجد طريقها الى المتهم الحقيقي.(رويترز)

ازدياد الضغوط لحثه على التنحي بسبب الفضيحة

الرئيس الاسرائيلي يواجه عقوبة بالسجن بين ثلاثة اعوام و16 عاما بتهمة الاغتصاب

القدس ـ من تشارلي ويغمان:

يخوض الرئيس الاسرائيلي موشيه كاتساف معركة لانقاذ حياته السياسية بعد ان ذكرت الشرطة ان لديها ادلة تكفي لادانته بتهم الاغتصاب والتحرش الجنسي والتنصت.

ويتمتع كاتساف بحصانة من الملاحقة القضائية بسبب منصبه كرئيس للبلاد الا ان الاتهامات قد توجه اليه في حال قرر البرلمان مساءلته بهدف عزله.

وقرر كاتساف امس الاثنين عدم التوجه الى البرلمان لحضور جلسة افتتاح دورته الشتوية.

وقالت الشرطة في بيان الاحد «هناك ما يكفي من الادلة التي تشير الى ان الرئيس قام، في عدة حالات، بفعل الاغتصاب وممارسة الجنس عن طريق الارغام، وممارسة الجنس بدون موافقة (الطرف الاخر) والتحرش الجنسي».

وقال البيان الذي جاء عقب اجتماع بين المحققين ومدعي الدولة مناحيم مزوز «هناك ما يكفي من الادلة التي تشير الى انتهاك القانون الذي يحظر التنصت من جانب الرئيس».

الا ان كاتساف (60 عاما) جدد نفيه لتلك الاتهامات وتعهد بتبرئة اسمه.

وجاء في بيان من مكتب كاتساف «لقد فوجئ الرئيس وصدم بتوصيات الشرطة (...) ويعيد التأكيد على انه ضحية مؤامرة وانه عاجلا ام اجلا سيثبت بطلان تلك الاتهامات الموجهة ضده».

ويتوقع ان يقرر مدعي الدولة خلال اسبوعين او ثلاثة ما اذا كان سيوجه لائحة اتهام ضد كاتساف المتزوج وله خمسة اولاد.

وقد يواجه كاتساف الايراني المولد حكما بالسجن يتراوح ما بين ثلاثة و16 عاما في حالة ادانته. وكان قد رفض دعوات بالتنحي عن منصبه بانتظار نتائج التحقيق.

وتعتبر هذه الاتهامات الاكثر خطورة التي يواجهها زعيم اسرائيلي رغم ان العديد من كبار الشخصيات بمن فيهم رئيس الوزراء اريل شارون واجهوا تحقيقات في قضايا فساد. والقت فضيحة كاتساف بظلالها على افتتاح جلسة البرلمان الجديدة.

وكان كاتساف صرح سابقا انه سيرأس جلسة البرلمان رغم بيان الشرطة، الا انه الغى في وقت لاحق حضوره الجلسة بعد موجة من احتجاجات اعضاء البرلمان.

وقال مكتب كاتساف انه «نظرا للظروف الراهنة، فلن يشارك السيد كاتساف في جلسة افتتاح الدورة الشتوية للبرلمان الاثنين».

وحققت الشرطة في الاسابيع الاخيرة في 10 شكاوى على الاقل بالاغتصاب والتحرش الجنسي تقدمت بها نساء كن يعملن لدى كاتساف خلال فترة رئاسته وتوليه وزارة السياحة.

واستجوبت الشرطة كاتساف خمس مرات بسبب اتهامات باجباره موظفات على ممارسة الجنس معه عبر استغلال منصبه.

وتقول مصادر الشرطة الان انه يمكن ان توجه له لائحة اتهام بثلاث أو اربع من تلك الحالات.

وانتخب البرلمان كاتساف، العضو في حزب الليكود اليميني، رئيسا للبلاد في تموز (يوليو) 2000 متغلبا بذلك على منافسه شمعون بيريس الحائز على جائزة نوبل للسلام.

ويعتبر منصب الرئاسة شرفيا في اسرائيل حيث تتركز السلطة في يد رئيس الوزراء. وقال زيون عمير محامي كاتساف «الشرطة ليس لها سلطة قانونية لتقديم توصيات من هذا النوع».

واضاف «هذه ليست المرة الاولى التي توصي بها الشرطة بتوجيه الاتهامات لشخصيات بارزة من بينها رؤساء وزراء، وتم رفض كافة هذه التوصيات».

ويتعرض كاتساف لتحقيق جنائي منذ تموز (يوليو) الماضي عندما اشتكت احدى مساعداته من تعرضها للتحرش الجنسي اثناء عملها تحت سلطته. وتقدم الرئيس بشكوى متزامنة الى المدعي العام ضد تلك المساعدة متهما اياها بالابتزاز.

الا ان الشرطة ذكرت امس الاحد انه لا توجد ادلة تدعم اتهامات فريق الدفاع عن كاتساف بأن احدى المشتكيات حاولت ابتزازه من خلال توجيه تهم الاغتصاب له.

وفي حال اجبار كاتساف على التخلي عن منصبه، سيصبح ثاني رئيس اسرائيلي على التوالي يستقيل بسبب فضيحة جنسية. وكان سلفه عيزر وايزمان استقال بعد الكشف عن تلقيه حوالي 450 الف دولار «كهدايا» من المليونير الفرنسي ادوار ساروسي في الثمانينات، عندما كان وايزمان يشغل مقعدا في البرلمان ومنصب وزير.

وتأتي فضائح كاتساف بمثابة ضربة جديدة للقيادة الاسرائيلية حيث تواجه حكومة رئيس الوزراء ايهود اولمرت غضبا شعبيا بسبب اخفاقاتها في الحرب على لبنان والتي استمرت 34 يوما. (ا ف ب)